

الإفصاح العام الإضافي لبنك البحرين والكويت – التأثير المالي لجائحة كوفيد – 19
في 30 سبتمبر 2020

وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي حسب التعميم رقم: OG/259/2020 المؤرخ في 14 يوليو 2020 والذي يهدف إلى الحفاظ على الشفافية في ظل التأثيرات الحالية لفيروس كورونا (كوفيد - 19)، يفصح البنك في هذا التقرير عن معلومات إضافية تتعلق بالتأثير المالي الذي يخلفه تفشي جائحة كوفيد-19 على قوائمته المالية ونتائج عملياته.

لقد انتشرت جائحة كوفيد – 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد أدى تفشي جائحة كوفيد – 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وقد أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية منها والدولية، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة.

خلال الفترة الحالية، وبناء على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية في مملكة البحرين ودولة الكويت باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، وهي خسارة تعديل لمرة واحدة ناتجة عن تأجيل المدفوعات لفترة 6 أشهر المقدمة لتمويل العملاء دون فرض أية فوائد إضافية. تم احتساب خسارة التعديل تلك على أنها الفرق بين صافي القيم الحالية للتدفقات النقدية المعدلة باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي والقيمة المدرجة الحالية للموجودات المالية في تاريخ التعديل. وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق تأجيل المدفوعات لمدة 6 أشهر من شأنه أن يؤدي إلى تأخير في إجمالي التدفقات النقدية للبنك بنحو 109 مليون دينار بحريني.

وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يجب تسجيل خسائر التعديل تلك في قائمة الأرباح أو الخسائر. ومع ذلك، وتماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي بموجب الخطاب المؤرخ في 21 يونيو 2020، سيتم توجيه مبلغ خسارة التعديل بالكامل محسوم منها أي دعم مالي ذي صلة مستلم من الحكومات و/أو الجهات التنظيمية من خلال حقوق المساهمين. وبناء على ذلك، فقد تم حسم المنحة/الدعم الحكومي (والذي يمثل سداد محدد لجزء من تكاليف الموظفين ورسوم الكهرباء والماء) مقابل خسارة التعديل وإثبات صافي مبلغ وقدره 21,0 مليون دينار بحريني مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بدلاً من قائمة الأرباح أو الخسائر. ومن ناحية أخرى وكجزء من المسؤولية الاجتماعية للبنك، ساهم البنك بمبلغ وقدره 3,0 مليون دينار بحريني كتبرع لحملة "فيينا خير" الوطنية لدعم الأفراد والمنشآت التجارية الأكثر تضرراً من الجائحة. يلخص الجدول أدناه التأثير المالي الإجمالي:

صافي التأثير على		قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمجموعة		التأثير الإجمالي على القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة: الإجراءات التنظيمية والحكومية
مجموع الحقوق الموحدة للمجموعة	مجموع الموجودات الموحدة للمجموعة	مجموع الموجودات الموحدة للمجموعة	قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للمجموعة	
				خسارة التعديل*
(24,5)	-	-	-	إطفاء خسارة التعديل*
-	24,5	24,5	24,5	المنح الحكومية*
3,5	-	-	-	ظروف السوق
				الخسائر الائتمانية المتوقعة المقدرة التي تنسب إلى
-	(3,3)	(3,3)	(3,3)	جائحة كوفيد - 19
-	(3,9)	(3,9)	(3,9)	التأثير على أعمال بطاقات الائتمان
-	(4,2)	(4,2)	(4,2)	التأثير على الدخل من الشركات الزميلة
(65,3)	(65,3)	-	-	تأثير التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

* يتضمن خسائر تعديل لمرة واحدة قدرها 3,5 مليون دينار بحريني ومساعدة مالية من الحكومة بقيمة 0,3 مليون دينار بحريني نتيجة لمحاسبة استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بموجب حسابات حقوق الملكية.

على غرار التقييم الذي تم إجراؤه خلال النصف الأول من السنة، تم تقدير التأثير الإضافي لجائحة كوفيد - 19 على الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس ما يلي:

- (أ) تحديث التنبؤات البيئية الكلية الجديدة المتاحة من مصادر خارجية.
 (ب) تحديث أوزان الاحتمالات المخصصة لكل سيناريو اقتصادي كلي إلى 60% في الحالة الأساسية و30% في حالة الجانب السلبي و10% في حالة الجانب الإيجابي (مقابل أوزان معيارية/سياسية للبنك تبلغ 70% في الحالة الأساسية و15% في حالة الجانب السلبي، و15% في حالة الجانب الإيجابي)

بناءً على التقييم المذكور أعلاه، نتج مبلغ تقديري قدره 3,3 مليون دينار بحريني كخسائر ائتمانية متوقعة إضافية تنسب إلى جائحة كوفيد - 19 خلال التسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020.

وبشكل عام، تأثر الأداء المالي للبنك بشكل سلبي نتيجة لخفض أسعار الفائدة العالمية والمحلية، إضافة إلى التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد - 19. وقد أدى ذلك إلى خفض دخل الفوائد بنسبة 28,2% إلى 60,3 مليون دينار بحريني خلال فترة التسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2020. علاوة على ذلك، انخفضت حصة البنك من ربح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة من 6,4 مليون دينار بحريني خلال فترة الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2019 إلى 2,2 مليون دينار بحريني خلال نفس الفترة من العام الحالي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى التأثير السلبي لجائحة كوفيد - 19 وما نتج عن ذلك من تراجع في الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بأنشطتها مما أدى إلى زيادة احتساب المخصصات. كما انخفضت الرسوم والعمولات والإيرادات الأخرى بنسبة 10,5% من 32,4 مليون دينار بحريني المسجلة خلال فترة التسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2019 إلى 29,0 مليون دينار بحريني خلال الفترة المماثلة من سنة 2020، وذلك نتيجة لتأثير الإجراءات بالشروط الميسرة (أي تحديد سقف رسوم التاجر) التي اتخذت استجابة لتفشي جائحة كوفيد - 19 لدعم مجتمع الأعمال المحلي. كذلك انخفاض حجم استخدام البطاقات الائتمانية نتيجة للإقفال الاقتصادي وحظر السفر التام. وعليه حقق البنك صافي ربح للفترة العائد إلى ملك البنك بلغ 39,0 مليون دينار بحريني مقابل 55,5 مليون دينار بحريني خلال نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 29,7%.

وبالإضافة إلى الانخفاض في صافي الربح، تأثر الدخل الشامل الآخر بانخفاض القيمة السوقية لمحفظه استثمارات البنك نتيجة لتفشي جائحة كوفيد - 19 والتقلبات واسعة النطاق في الأسواق المالية. بلغ مجموع الخسارة الشاملة العائدة إلى ملك البنك 27,7 مليون دينار بحريني للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2020 مقارنة بمجموع الدخل الشامل البالغ 65,1 مليون دينار بحريني خلال الفترة المماثلة من السنة الماضية.

وباستثناء التأثير السلبي لجائحة كوفيد - 19، كان البنك يهدف إلى تحقيق نمو في صافي الربح مقدر بنحو 5%. إضافة إلى ذلك، تم تأجيل بعض المبادرات الاستراتيجية المتعلقة بالأنشطة التجارية والاستثمارية نتيجة للوضع العالمي، بانتظار وضوح بيئة الأعمال التجارية.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات وأوجه عدم اليقين الناتجة عن هذه الجائحة، استمر بنك البحرين والكويت في الحفاظ على وضع سيولة مريح للغاية وعمل البنك على ضخ السيولة في الأسواق التي يعمل فيها لدعم الاقتصاديات المحلية وعملائه في مثل هذا الوقت الصعب. كما تظل نسبة تغطية السيولة الموحدة وصافي نسبة التمويل المستقر الموحد في وضع مريح للغاية عند 366,5% و127,9% على التوالي، أي أعلى من الحد المخفض لمصرف البحرين المركزي البالغ 80% والحد القياسي البالغ 100%. وعلاوة على ذلك، استمرت مؤشرات السيولة الأخرى، مثل نسبة صافي القروض السلف / ودائع العملاء، في مستويات جيدة. وتعتبر الإدارة الحكيمة للسيولة هي ذات أهمية قصوى لبنك البحرين والكويت ويتم إدارة السيولة على أساس ديناميكي للغاية، ولكن بشكل متحفظ.

تحرص المجموعة على الحفاظ على رسملة قوية لدعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية. وتتلخص سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية من أجل الحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التنمية المستقبلية للأعمال. وبحلول نهاية شهر سبتمبر 2020، حافظ البنك على مستوى صحي ومريح من نسبة كفاية رأس المال مقارنة بالحد الأدنى لمصرف البحرين المركزي المقررة للبنوك المحلية ذات الأهمية المنهجية والبالغة 14%.

**يمثل المتوسط البسيط لنسبة تغطية السيولة اليومية خلال الربع الثالث من سنة 2020.

ولا ينبغي اعتبار المعلومات المذكورة أعلاه بمثابة مؤشر على نتائج السنة بأكملها أو الاعتماد عليها لأي أغراض أخرى. وبما أن وضع جائحة كوفيد - 19 غير مؤكد ولا يزال في مرحلة التطور، فإن التأثير المذكور أعلاه هو اعتباراً من تاريخ إعداد هذه المعلومات. قد تتغير الظروف مما قد يؤدي إلى أن تكون تلك المعلومات قديمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تمثل هذه المعلومات تقييماً شاملاً كاملاً لتأثير جائحة كوفيد - 19 على المجموعة. كما لم تخضع هذه المعلومات لمراجعة رسمية من قبل مدققي الحسابات الخارجيين.



محمد عبدالله عيسى

رئيس تنفيذي

مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

26 أكتوبر 2020